

شركة التنمية والاستثمار للشمال الغربي

SODINO

شركة ذات رأس مال تنمية رأس مالها 48.000.000 دينار

التقرير السنوي 2015

المقر الاجتماعي . شارع الطيب المهيري . ساحة شركة المعارض بسليانة - 6100 سليانة - الهاتف 7878 873 077 -/ الفاكس 78 873 085 - البريد الإلكتروني sodino@sodino.com.tn

الفهرس

الصفحة	
3ص	مجلس الإدارة
4ص	كلمة رئيس مجلس الإدارة
	رأس المالص8
10ص	المحيط الإقتصادي الدولي و الوطني
15ص	النشاط والنتائج
16 ص	- عرض حول نشاط ووضعية نتائج الشركة
	- تطوّر الشركة وأدائها خلال الخمس سنوات الأخيرة ص34
34 ص	- المؤشرات الخاصة بنشاط الشركة لسنة 2015
35ص	- التطور المتوقع للشركة وآفاقها المستقبلية
38 ص	المساهمات الجديدة وعمليات التفويت
42 ص	المساهمون في رأس المال
45 ص	هياكل التسيير و الإدارة
50ص	تخصيص النتائج
53 ص	التصرف في الموارد البشرية

مجلس الإدارة

الرئيس المدير العام :

السيد رضا المرابط

المتصرفون :

- البنك الوطني الفلاحي
- بنك الإسكان
- الشركة التونسية للبنك
- الشركة التونسية السعودية للاستثمار الإنمائي يمثلها السيد مديح الصيد
- البنك التونسي للتضامن
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- البنك العربي لتونس
- بنك المؤسسات الصغرى و المتوسطة
- شركة سيقا فيلتر
- السيد المولدي العياري
- السيد رضا بوعجينة
- مراقب الحسابات :

السيد لطفي الحامي

كلمة الرئيس المدير العام

إخواني المساهمين، سيداتي، سادتي،

باسمي وباسم كافة أعضاء مجلس الإدارة وعملا بمقتضيات القانون الأساسي للشركة، أتشرف بدعوتكم للمشاركة في الجلسة العامة العادية و أقدم لكم التقرير السنوي المتعلق بنشاط شركة التنمية والاستثمار للشمال الغربي خلال سنة 2015 وأعرض عليكم، للمصادقة، الموازنة والحسابات المالية للشركة إلى غاية 31 ديسمبر 2015.

وفي البداية، اسمحوا لي بأن أقدم لكم فيما يلي أهم ملامح نشاط الشركة لسنة 2015:

- بلغ عدد المصادقات سنة 2015 على حساب الموارد الذاتية للشركة 04 مصادقات (مقابل مصادقتين سنة 2014) بمبلغ جملي قدره 536 ألف دينار (مقابل 300 ألف دينار سنة 2014).

و رافقت هذه المصادقات المحملة على الموارد الذاتية للشركة 3 مصادقات لشركات استثمار أخرى و قع استقطابها للاستثمار بالشمال الغربي بمبلغ قدره 2.685 ألف دينار. كما وقعت برمجة مساهمة على حساب صندوق التطوير و اللامركزية الصناعية بمبلغ قدره 384 ألف دينار.

- بلغ عدد المساهمات المحررة على حساب الموارد الذاتية للشركة ثلاث مساهمات خلال سنة 2015 (مقابل مساهمتين محررتين سنة 2014) بمبلغ جملي قدره 350 ألف دينار سنة 2014 (مقابل 287.5 دينار سنة 2014).

- و رافقت مساهمات الشركة مساهمتين لشركتي استثمار آخرين بمبلغ قدره 2.450 ألف دينار شملت مشروعين اثنين.
- بلغ مجموع تغطية المساهمات والتمويلات المنجزة على الحساب الجاري للمساهمين مبلغا قدره حوالي 1.07 مليون بتطور قدره 7 بالمائة مقارنة بالسنة الماضية .
- الحصول على تمويل لفائدة الشركة بمبلغ 5 مليون دينار من الدولة التونسية في اطار التمويل المحدث بمبلغ قدره 25 مليون دينار خصص بالميزانية التكميلية لسنة 2015، لفائدة الشركات الجهوية للاستثمار.
- مواصلة الشركة إعداد دليل إجراءاتها و هيكلها التنظيمي عن طريق مكتب مختص و وقع اختياره في إطار طلب عروض مضيق.
- انجاز التدقيق المعمق الذي نظمه صندوق الودائع و الأمانات بالاشتراك مع وزارة المالية في إطار برنامج إعادة الهيكلة المالية و تدعيم الشركات الجهوية للاستثمار. و استمرت عملية التدقيق بشركتنا و استمرت عملية التدقيق بشركتنا شهر فيفري 2015 بالكامل دون احتساب الفترات التي تطلبتها صياغة التقارير و مناقشتها.
- ترسيخ العمل بنظام التأمين على المساهمات بالشركة التونسية للضمان.

- التخفيض في رأس مال الشركة الى 38.051.690 دينار بعد تراجع جل المساهمين عن تعهداتهم بتحرير باقي مساهماتهم المكتتبه في رأس المال.

- الانطلاق في تفعيل الاتفاقية المبرمة مع بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في اطار الصندوق المخصص لهيكله المؤسسات الصغرى و المتوسطة التي تمر بصعوبات ظرفية و المحدث في اطار قانون المالية لسنة 2014 و بمقتضى الأمر التطبيقي 51-2015 صادر في 13 جانفي 2015

و تجدون ضمن هذا التقرير، عرضا مفصلا لنشاط الشركة.

و في الأخير اسمحوا لي، السيدات و السادة المساهمين، أن أتوجه لكم بهذه المناسبة، بالشكر على دعمكم ومساندكم لنا ولا يفوتني أيضا بأن أتوجه بعبارة الشكر إلى زميلاتي و زملائي أعضاء مجلس الإدارة وكذلك إلى كافة موظفي وأعاون الشركة.

شكرا على حسن الانتباه

رضا المرابط

رأس مال الشركة

التركيبية الحالية لرأس مال الشركة

يبلغ رأس مال الشركة إلى تاريخ 2015/12/31 مبلغ قدره 48 مليون دينار موزعة على 4.800.000 سهم قيمة السهم الواحد الاسمية 10 دنانير.

و يتوزع رأس مال الشركة حسب طبيعة المساهمين كما يلي:

عدد المساهمون	عدد الأسهم	النسبة المئوية
مؤسسات مالية	4.465.141	93,024 %
أشخاص آخرون	334.859	6,976 %
المجموع	4.800.000	100 %

و حرر منه 38.051.690 ديناراً

يتوزع الجزء المحرر من النصف الثاني من الزيادة الأخيرة في رأس مال الشركة المنجزة سنة 2010 من 24 الى 48 ألف مليون دينار كما يلي:

- بنك الإسكان: 1.395.165 د

- ستوسيد بنك : 75.000 د

- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي: 231.540 د

- شركة ستار للتأمين: 350.000 د

المحيط الإقتصادي العالمي و الوطني

المحيط الاقتصادي العالمي:

لقد خفض صندوق النقد الدولي خلال شهر جانفي 2016 تقديراته لنسبة النمو الاقتصادي العالمي إلى 3.4 % بالنسبة لسنة 2016 مقابل نسبة 3.6% و إلى 3.6 % لسنة 2017 مقابل تقديرات أولية بـ3.8% ، وسجلت سنة 2015 نسبة نمو عالمية ب 3.11%.

ويشير صندوق النقد الدولي أن آفاق التنمية في العالم مازالت رهينة مخاطر عديدة منها تباطئ النمو بالدول الصاعدة وإعادة موازنة الاقتصاد الصيني بالإضافة إلى انخفاض الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية وتخلي أمريكا عن السياسة المالية المتساهلة.

ان مراجعة نسبة النمو المشار إليها أعلاه تخص الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. بالنسبة لتغير الأسعار، فإن نسب التضخم سجلت ارتفاعا بالبلدان المصنعة مع بقائها في مستويات منخفضة عموما. سجلت الولايات المتحدة الأمريكية نسبة تضخم خلال شهر ديسمبر لسنة 2015 قدرها 0.7 % مقابل 0.5 % لشهر نوفمبر من نفس السنة. و شهدت هذه النسبة ارتفاعا من 0.1% إلى 0.2% خلال نفس المدة بكامل دول منطقة الأورو.

من جهة أخرى شهدت أهم أسواق البورصة العالمية انخفاضا واضحا في مؤشراتها في بداية سنة 2016 وذلك في علاقة بانحدار أسواق البورصة بالصين نتيجة تخوفات من تباطئ النمو الاقتصادي بهذا البلد، هذا بالإضافة إلى انكماش أسعار النفط وانعكاساته السلبية على وضعية المؤسسات العاملة في هذا القطاع.

وفيما يتعلق بأسواق الصرف العالمية، تميزت بتقلب أسعارها مع اتجاه نحو الارتفاع في أغلب الأحيان لسعر الأورو مقابل الدولار الذي بلغ 1.0849 في 25 جانفي الفارط مقابل 1.0832 في بداية نفس الشهر وذلك نتيجة تصاعد التخوفات من تشديد السياسة النقدية الأمريكية وتباطئ الاقتصاد الصيني.

المحيط الاقتصادي الوطني:

سجل الاقتصاد الوطني سنة 2015 ركودا في أهم قطاعاته باستثناء القطاع الفلاحي، وذلك خصوصا في قطاعي الصناعات والخدمات نتيجة الوضع السلبي جدا للأحداث الإرهابية وللضغوطات الاجتماعية المطلوبة، كما شهدت أهم فروع الصناعات الغذائية تراجعاً على الرغم من الانتعاش المعتدلة للنمو الاقتصادي في منطقة الأورو.

في المستوى القطاعي، ينتظر أن تسجل قطاع الفلاحة والصيد البحري تراجعاً في النمو لموسم 2015-2016 نتيجة انخفاض الإنتاج والتصدير لزيت الزيتون مقارنة بالموسم الفارط القياسي بالنسبة للقطاع الصناعي، فإن المؤشر العام للإنتاج شهد بدوره تراجعاً ونسق أكثر ارتفاع خلال العشر أشهر الأولى من سنة 2015 مسجلاً نسبة 1.8% مقابل 1.4% خلال نفس الفترة من سنة 2014 وذلك تحت تأثير مواصلة انخفاض إنتاج الطاقة (5.8%) وتدهور الإنتاج المنجمي (21.5%) مقابل ارتفاع طفيف لإنتاج الصناعات المعملية بنسبة 0.2%.

إن أهم المؤشرات الظرفية المتعلقة بوضعية النشاط الصناعي خلال شهر ديسمبر 2015 تؤكد تراجع الواردات من تجهيزات الإنتاج (20.6% انزلاق سنوي مقابل ارتفاع بـ 32.5% في السنة الماضية) ومن المواد الأولية ونصف المصنعة (6.1% مقابل 9.9%) ومن جهة فإن صادرات الصناعات الميكانيكية والكهربائية شهدت بدورها انخفاضا هاما سنة 2015 مقابل 14% في السنة الماضية وكذلك نفس الشيء بالنسبة لصناعة النسيج والملابس والجلود والأحذية (3.6% مقابل 4.2%).

بالنسبة لقطاع الخدمات، تؤكد أهم المؤشرات المتعلقة بالنشاط السياحي أنها واصلت التدهور خلال شهر ديسمبر لسنة 2015 إلا أن نسقتها كان أقل سرعة من الأشهر السابقة خصوصا بالنسبة لليالي المقضاة 38% و 52.3% بالنسبة لنفس الشهر كامل سنوات من 2010 إلى 2014 ولعدد السياح الأجانب (12% و 25.8%) ومداخل السياح (55.3% و 58.4%).

خلال كامل سنة 2015 انخفض عدد الليالي المقضاة بنسبة 44.4% ليبلغ 16.2 مليون ليلة وبالنسبة لعدد السياح الأجانب انخفض أيضا بـ 30.8% ليستقر حوالي 4.2 مليون سائح وبالنسبة لمداخل السياحة انخفضت بنسبة 35.1% لتستقر حوالي 2.355 مليون دينار.

بالنسبة لعجز الميزان التجاري بلغ سنة 2015 مبلغ قدره 12.048 مليار دينار مسجلا انخفاضا بنسبة 11.6% مقارنة بسنة 2014 وذلك نتيجة انخفاض قيمة الصادرات و لكن بنسق أقل من الواردات (2.8%- و 5.7%- مقارنة تباعا بـ 2.5% و 6.4% سنة 2014) وبذلك تحسنت نسبة التغطية بنقطتين لتبلغ 69.6%.

من جهتها انخفضت مداخل العمل بالخارج بنسبة 6% سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 لتستقر بمبلغ قدره 3.743 مليار دينار. وبذلك يبلغ عجز الميزان التجاري 7.602 مليار دينار أي بنسبة 8.7% من الدخل القومي الخام مقابل 7.369 مليار دينار و 8.9% سنة 2014.

وبلغ الاحتياطي الصافي من العملة الصعبة في نهاية سنة 2015، 14.102 مليار دينار أي ما يقابل 128 يوم توريد مقابل 13.097 مليار دينار و 112 يوم توريد سنة 2014 ويأتي هذا التحسن نتيجة تدعيم الموارد الأجنبية بـ 8.4 مليار دينار وارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 9.2% مقارنة بسنة 2016.

وشهد سعر الصرف بدوره في ديسمبر 2015 تآكلا بنسبة 1.4% مقابل اليورو وارتفاع نسبة 1.6% مقابل الدولار.

خلال كامل سنة 2015 تآكل الدينار بنسبة 8.4% مقابل الدولار وارتفع بنسبة 3.4% مقابل الأورو.

وبقيت نسبة التضخم مستقرة بـ4.9% مقارنة بسنة 2014. و شهدت نسبة التضخم بالنسبة للمواد الغذائية والمواد المصنعة انخفاضا في نسق ارتفاعها لتبلغ سنة 2015 معدلا قدره 5.2% و 4.8% تباعا مقابل 5.4% و 5.2% سنة 2014 .

وشهد ارتفاع أسعار المنتوجات الخدمائية تسريعا في نسقه من 4.2% إلى 4.6% من سنة 2014 إلى سنة 2015.

سجل نقص السيولة البنكية ارتفاعا طفيفا سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 مع بعض فترات التحسن خلال نفس السنة ليرتفع بذلك معدل عمليات السياسة النقدية إلى 5.144 مليار دينار وذلك بارتفاع قدره 0.114 مليار دينار مقارنة بسنة 2014.

I - النشاط و النتائج

1.I- عرض حول نشاط و وضعية و نتائج الشركة

1-1.I : عرضا مختصرا لنشاط الشركة لسنة 2015

يرتكز نشاط الشركة عموما على المحورين التاليين:

- النشاط التنموي للشركة والإحاطة بالباعثين

- النشاط الاستثماري

أ - النشاط التنموي للشركة والإحاطة بالباعثين :

باعتبارها إحدى أهم دعائم التنمية و تمويل الاستثمار الخاص بالجهة، ساهمت شركة التنمية والاستثمار للشمال الغربي تقريبا في كل التظاهرات الجهوية و المحلية الملتزمة و نذكر منها بالخصوص:

- الملتقيات الجهوية و الإقليمية حول الاستثمار و التشجيع على المبادرة الخاصة.
- مواكبة الزيارات الرسمية ذات العلاقة بالتنمية و الاستثمار و التعريف بتدخلات الشركة كإحدى أهم رافعات الاستثمار الخاص و أحداث المشاريع وخلق مواطن الشغل بالجهة.
- المساهمة بصفة نشيطة و فعالة في الإعداد ليوم سليانة للاستثمار الخاص المبرمج لسنة 2016
- المساهمة النشيطة و الفعالة في الاستشارات الجهوية حول الأراضي الدولية و حول القطاع الفلاحي.
- المساهمة الفعالة و النشيطة في اللجان الوطنية المنعقدة بوزارة التنمية و الاستثمار و التعاون الدولي و كذلك اللجان الجهوية حول اعداد الوثيقة التوجيهية للمخطط الخماسي 2016-2020.
- المساهمة في جل ورشات التكوين و التظاهرات التي تنظمها الجمعية التونسية للمستثمرين في رأس المال.
- المساهمة بصفقتها عضوا قارا، في كل اجتماعات لجان إسناد المقاسم الصناعية المحدثة بمختلف ولايات الشمال الغربي
- المساهمة بصفقتها عضوا قارا في اجتماعات و مداورات اجتماعات لجنة قيادة صندوق اعادة هيكلة المؤسسات الصغرى و المتوسطة
- المساهمة في الاجتماعات الخاصة بصندوق دعم الموارد المالية لشركات الاستثمار الجهوية المحدث في اطار قانون المالية التكميلي لسنة 2015

أ-1 : المتابعة و الإحاطة بالباعثين:

حتى تتمكن من وضع هذا العنصر في إطاره العام، نشير إلى أن الشركة أنجزت منذ نشأتها 138 مشروعا بمجموع مساهمات بلغ 23.938.035 ألف دينار بين مساهمة في رأس المال وتسبقة على الحساب الجاري للمساهمين.

وتتوزع هذه المشاريع حسب وضعيتها كما يلي:

مبلغ المساهمة	العدد	وضعية المشاريع
---------------	-------	----------------

2.624.450	25	مشاريع وقعت إحالتها بالكامل
3.008.800	15	مشاريع في طور التصفية القضائية
18.933.285	98	مشاريع مدرجة بحافظة مساهمات الشركة حاليا

و تتوزع المشاريع المدرجة بحافظة المساهمات الحالية للشركة حسب وضعيتها كما يلي :

مبلغ المساهمة	العدد	وضعية المشاريع
2.560.000	13	مشاريع في طور الاستثمار وتشهد صعوبات في اتمام الإنجاز و / أو الدخول في الإنتاج
729.000	5	مشاريع في طور الإنجاز
2.633.300	21	مشاريع تشهد صعوبات ومتوقفة تماما عن النشاط
1.027.085	9	مشاريع تشهد صعوبات ومتوقفة جزئيا عن النشاط
756.000	3	مشاريع تشهد صعوبات وهي في وضعية نشاط
11.227.900	47	مشاريع تنشط بصفة عادية

وتجدر الإشارة أنه بالإضافة للمدخرات المخصصة للمشاريع التي هي في طور التصفية القضائية والتي بلغت 1.828.800 دينار، وظفت الشركة أيضا مخصصات إضافية بعنوان المشاريع المدرجة بحافظة مساهماتها الحالية توزعت كما يلي:

2015	2014	
8.037.365	7 099.244	تخصيصات متراكمة بالدينار
	938 121	تخصيصات حديده 2015 بالدينار

وأنجزت الشركة أيضا، بطلب من سلط الإشراف، 4 مساهمات ذات طابع قانوني خاص في المشاريع التالية:

-مساهمة قدرها 150 ألف دينار في رأس مال شركة إقدام للتصرف في صناديق الانطلاق و250 ألف دينار في تمويل صندوق إقدام1. للتذكير وقع احداث هذه الشركة بأمر من سلط الإشراف سنة 2006 مباشرة اثر صدور أول قانون للمساعدة على الانطلاق. و كان لهذه الشركة دور ارساء منظومة المساعدة على الانطلاق و التي تعتبر من أصعب مراحل الاستثمار و أعلى درجات المخاطرة حتى أن الخبراء يشبهون مرحلة الانطلاق بواد الموت Valley of death بالنسبة للمساهمات، باعتبار أن هذا الصنف من التمويل يوجه الى أفكار المشاريع المجددة التي تعتمد على الاختراع و البحث العملي.وتعني هذه المرحلة من التمويل بالعمل على بلورة و تجسيم فكرة التجديد و المساعدة على الحصول على براءة الاختراع و انجاز مجسم المنتج و اعداد دراسة المشروع. و يبقى نجاح هذه المرحلة من التمويل مرتبط بمدى قدرة المشروع على جلب اهتمام المستثمرين و تعبئة الموارد المالية اللازمة للانطلاق في مرحلة التصنيع و الترويج.

بعد توظيف كامل موارد صندوق اقدم واحد، تقدمت الشركة منذ سنة 2008 بمقترح احداث صندوق اقدم 2 بمبلغ مليوني دينار في مرحلة أولى ثم بمليون دينار بمرحلة ثانية و تحصلت في الغرض على تأشيرة هيئة السوق المالية، الا أن الوضعية المالية خصوصا بعد 14 جانفي 2011 للشركات الجهوية للاستثمار المساهمة في اقدم للتصرف حالت دون تمويل هذا الصندوق.

تعيش هذه الشركة وضعية صعبة أمام نفاذ شبه كامل لمواردها المالية و نحن الآن بصدد التنسيق مع المصالح المختصة بوزارة المالية و مع صندوق الودائع و الأمانات قصد امكانية تمكين الشركة من احداث صندوق جديد يقع اكتبابه من قبل شركات الاستثمار الجهوية المساهمة في رأس مالها من الحصص المخصصة لها من الصندوق المحدث بالميزانية التكميلية لسنة 2015 لفائدة الشركات الجهوية للاستثمار عن طريق صندوق الودائع و الأمانات.

- مساهمة قدرها 2.499.900 دينار في رأس مال شركة البعث العقاري الصناعي للشمال و 10 ملايين دينار على الحساب الجاري للمساهمين. سنقدم لاحقا في هذا التقرير وضعية هذه الشركة.

- مساهمة قدرها 490 ألف دينار في رأس مال شركة التصرف بالقطب التكنولوجي بالكاف وقع تحريره إلى الربيع عند الاكتتاب. مازالت هذه الشركة في طور تسوية عملية شراء الأرض الكائنة

بمحطة المحاميد بتاجروين من ولاية الكاف و التي هي على ملك شركة اسمنت أم الإكليل. ستحال هذه الأرض التي تمسح حوالي 50 هكتار الى القطب التكنولوجي بالكاف للتصرف فيها.

- مساهمة قدرها 100 ألف دينار في رأس مال شركة مكتب دراسات سراورتان حررت إلى الربع عند الاكتتاب، مازالت هذه الشركة في طور تحيين الدراسة المعدة منذ 2008 لإعادة استغلال مناجم سراورتان بولاية الكاف.

وفي إطار متابعتها لحافضة مساهماتها، واصلت الشركة خلال سنة 2015 دعمها و إحاطتها للباعثين وخاصة منهم الذين يواجهون صعوبات في المستوى المالي أو الاجتماعي أو التسييري وذلك بتقديم النصائح والإرشادات اللازمة و استنباط الحلول الملائمة من خلال زيارات المتابعة والمشاركات في مختلف هياكلالقرار كمجالس الإدارة و الجمعيات العامة وكذلك التدخل المالي عند الضرورة و الذي حرصنا من خلاله تجنيب المشروع مزيدا من الصعوبات و الأضرار.

و تعمل الشركة في سبيل إذلال الصعوبات المختلفة التي تمر بها بعض المشاريع سواء في مرحلة الإنجاز أو خلال مرحلة التصرف، على تجميع مختلف الممولين لهذه المشاريع قصد دراسة وضعيتها واستنباط الحلول الملائمة لها وكذلك التدخل لدى مختلف الإدارات الجهوية و الوطنية ذات العلاقة.

و تمكنت الشركة من خلال إستراتيجية التدخل هذه من معالجة وضعية العديد من المشاريع و تعبئة موارد تمويل لها خصوصا في شكل مساهمات إضافية لشركات و/أو صناديق استثمار.

و نذكر في هذا الصدد بالصعوبات التي تعترض المشاريع في مراحل انجازها (رخص، تسجيل، تمويل ...) و التي من شأنها إطالة مدة الانجاز التي تتجاوز في أغلب الأحيان الثلاث أو الأربع سنوات. و ينجر عن هذا التمديد في فترة الإنجاز ارتفاع في كلفة الاستثمار و خصوصا في عناصره المتعلقة بالمصاريف المختلفة F A D و تأخير في الدخول الفعلي في الإنتاج و اضطراب كامل في المعطيات التي بنى عليها المشروع وبالتالي تقليص فرص نجاحه و مردوديته.

كما يؤدي هذا التأخير في العديد من الحالات إلى تشنج علاقة الباعث بالمشروع وبمختلف المتدخلين من ممولين و من إدارات و مساهمين و كذلك فى تقليص فرص إحالة مساهمات شركتنا.

و إن الإمكانيات المتاحة لدى شركتنا ضعيفة جدا للضغط على مختلف هؤلاء المتدخلين قصد التقليل في الأجال و الإسراع في إسداء خدماتهم فى الأجال المعقولة و مراعاة عوامل التنسيق المطلوبة.

و من جهة أخرى، تفتقد شركتنا الامكانيات المالية اللازمة التي تجعلها قادرة على الإحاطة المالية بالمشاريع و الاستجابة الى حاجياتها بالنجاعة و السرعة المطلوبتين. و نتيجة لذلك تفتقد شركتنا الدور المحوري في قيادتها للمشاريع التي تبقى رهينة تدخل المؤسسات المالية الأخرى غير المؤكد و يفتقد للسرعة المطلوبة حيث عادة ما يستنزف الكثير من الوقت و بالتالي يفاقم من صعوبات المشروع ويضعف من فرص انفاذه و نجاحه.

هذا مع الإشارة و التأكيد و أن الشركات الصغرى و المتوسطة تفتقد الصلابة اللازمة لمواجهة الصعوبات، نظرا لطبيعة تركيبتها المالية التي عادة ما تكون هشة وأيضا لنوعية باعثيها الذين عادة ما يفتقدون الى الخبرة اللازمة في التصرف المالى و الإداري و الإنتاج و التسريع.

أ-2 : زيارات المتابعة :

في ظل الوضع الاستثنائى الهش الذي يعيشه الباعثين حاليا نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تمر بها البلاد منذ جانفى 2011، واصلت الشركة خلال سنة 2015 في تكثيف مجهوداتها في متابعة المشاريع المنجزة أو التي هي فى طور الإنجاز و ذلك من خلال الزيارات الميدانية لهذه المشاريع و مختلف اللقاءات مع الباعثين.

و يرتكز برنامج المتابعة أساسا على:

- زيارات المتابعة التي يقوم بها ممثل الشركة بالولاية المعنية
- الاجتماعات و اللقاءات مع الباعثين سواء بمقرات مشاريعهم أو بمقر شركتنا
- اجتماعات لجنة متابعة انجاز الاستثمار التي وقع تعميمها على مختلف المشاريع

و بالإضافة إلى النصح و المعونة والإحاطة التي تقدمها للباعثين في المستوى التسييري والمالي، لم تدخر الشركة أي جهد قصد توسيع هذا المجهود ليشمل التدخل لدى العديد من الهياكل الإدارية والمالية و وكالة النهوض بالصناعة و التجديد ومصالح البنك المركزي التونسي و لدى السلط الجهوية و لدى بعض الوزارات مرجع النظر، قصد مساعدة الباعثين على الحصول على بعض التراخيص وعلى التمويلات البنكية اللازمة و على تمويلات صندوق تطوير اللامركزية الصناعية وعلى منح الاستثمار.

وبالإضافة إلى الزيارات الميدانية و تعميقا لمبدأ المتابعة اللصيقة تعمل الشركة على استدعاء الباعثين إلى مكاتبها و الاجتماع بهم قصد الإنصات إلى مشاغلهم و التعرف عليها ومعالجتها عند الاقتضاء.

و في هذا الإطار، نشير إلى ضعف استجابة العديد من الباعثين و خصوصا الجدد منهم الى مجهودات الإحاطة و النصح التي تبذلها الشركة في سبيل مرافقتهم و مساعدتهم على تسيير المشروع طبقا لقواعد التصرف المعمول بها و المنصوص عليها قانونا في خصوص الشركات خفية الاسم. ويستفحل هذا الوضع خصوصا مع الباعثين الجدد أصحاب مشاريع تقليدية ذات قيمة إضافية محدودة. إن هذه النوعية من المشاريع ، بدعوى عدم قدرتها على تحمل الأعباء القارة للتصرف Les charges de structures خصوصا عند مرحلة الإنجاز، تفتقد في أغلبها هيكلية تصرف و تسيير تمكن باعثيها و مختلف الممولين من المتابعة و من المعلومات الدقيقة حول المشروع و تقدم عملية انجازه و/أو التصرف فيه، هذا بالإضافة إلى صعوبة تطبيق شروط عقد الإحالة أو ميثاق المساهمين المبرم مع هؤلاء الباعثين.

هذا مع التأكيد و أن المشاريع التقليدية لها أهمية بالغة بالنسبة للجهة من حيث قدرتها على التشغيل وعلى تثمين قدراتها من الموارد البشرية و الطبيعية و الإنشائية التي تتمتع بها. إلا أن قابليتها لمساهمة رأس مال المخاطر ضعيفة جدا خصوصا في ظل الإحالة الحرة و ما تقتضيه من شروط التصرف والمتابعة.

أ-3 : المشاركة في اجتماعات هياكل التسيير :

تأكيدا لمبدأ الشريك الفعلي و الحرص على متابعة الباعث و مرافقته، تحرص الشركة أن تكون لها عضوية فاعلة في مجالس إدارة كل الشركات التي تساهم في رأس مالها. كما تحرص

الشركة أيضا على أن يلتزم الباعثون بقواعد التصرف الخاصة بشركات خفية الاسم و ذلك بدعوتهم إلى عقد اجتماعات مجالس الإدارة والجمعيات العامة في آجالها القانونية و إعداد القوائم المالية في مواعيدها. و تعمل الشركة على تذكير الباعثين بذلك كتابيا بصفة منتظمة تقريبا.

و ساهمت الشركة خلال سنة 2015 في أكثر من 400 اجتماع لمجالس إدارة وجلسات العامة للمساهمين و غير العادية للشركات التي تساهم في رأس مالها. وبالرغم من حرصها على تمتين العلاقة مع الباعثين في إطار المرافقة و المساعدة، تضطر الشركة إلى اللجوء إلى القضاء في العديد من الحالات تجاه بعض الباعثين الذين أبدوا تعنتا في الالتزام بقواعد التصرف و تقديم القوائم المالية و عرضها على مجلس الإدارة والجلسة العامة للمساهمين.

واعتمدنا في هذا الصدد على تمشي المطالبة قضائيا بتعيين خبير يتولى مراجعة كامل أوجه التصرف المحاسبي و المالي للمشروع. و لنا حاليا 20 شركة موضوع طلب اختبار تحصلنا في 6 منها على أحكام في الغرض.

ب - النشاط الاستثماري:

استقبلت الشركة خلال سنة 2015، حوالي 40 باعئا تقدموا سواء بدراسات جاهزة أو بأفكار مشاريع قابلة للدراسة أو للتعميق. و من بين هؤلاء الباعثين المحتملين تقدم 20 منهم إلى الشركة بمطالب مساهمة حظيت كلها بالعناية اللازمة وهي بصدد الدرس و التقييم للتأكد من الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع قبل عرضها على هياكل المصادقة بالشركة و لحث بعض شركات الاستثمار الأخرى على المساهمة في رأس مالها وإيجاد التمويل البنكي اللازم لها.

إن محدودية السيولة المتوفرة حاليا لدى الشركة نتيجة تراجع جل المكتتبين في الزيادة الأخيرة في رأس مالها من 24 إلى 48 مليون دينار، جعلت علاقتنا مع طالبي المساهمات ضبابية أيضا باعتبار خشيتنا من إنقال التزامات المالية للشركة دون غطاء سيولة كافي. و بالرغم من هذه

الوضعية الصعبة و حرصا منا على المحافظة على الموقع المتميز للشركة بالجهة نسعى الى قبول مطالب المساهمات و نعمل على توجيه أصحابها إلى شركات أو صناديق استثمار أخرى.

و في هذا الإطار، قدمنا 7مطالب مساهمة الى هياكل المصادقة بالشركة خلال سنة 2015حظي منها 4بالقبول.

ب-1: المصادقات الجديدة:

صادقت الشركة خلال سنة 2015 على المساهمة في 4عمليات استثمار بمبلغ قدره 536 ألف دينار وفيما يلي جدولاً مفصلاً لهذه المصادقات:

الوحدة بالدينار

المشروع	المكان	تكلفة الاستثمار	مساهمة SODINO	مساهمة FOPRODI	مساهمة Autre SICAR	مواطن شغل مصادقة
الترفيه في رأس مال شركة SOCABIS لصنع السكويت	ناحة	130.000	60.000	-		
اعادة هيكلة شركة سيميتال سليانة	سليانة	2.350.000	250 000	-	2.450 000	
وحدة لتكييف زيوت السيارات	ناحة	1000.000	126.000	384.000	120 000	15
وحدة متحركة لبث الأفلام	الكاف	870.000	100.000	-	115.000	9
المجموع		4.350.000	536.000	384.000	2.685.000	24

وبذلك بلغ عدد المصادقات على المساهمات منذ نشأة الشركة 332 مصادقة بمجموع التزامات مالية قدره 41.659 ألف دينار. و من جهة أخرى، ارتفع حجم المصادقات المحملة على موارد صندوق التطوير و اللامركزية الصناعية إلى 29.505 ألف دينار شملت 140 مشروع.

ب-2: المصادقات المنجزة:

بلغت المصادقات المنجزة على حساب الموارد الذاتية للشركة خلال سنة 2015 مبلغا قدره 310.000 ألفدينار و هي تمثل مساهمة الشركة في قائمة المشاريع المعروضة في الصفحة عدد 39 من هذا التقرير.

2-1.I : نتائج الاستغلال خلال سنوات 2013 و 2014 و 2015

تطورت نتائج الاستغلال خلال سنوات 2013 و 2014 و 2015 كما يلي:

السنة	2013	2014	2015
نتائج الاستغلال	-1.082.751	-2.363.945	-2.700.068

و تعود مواصلة تراكم النتائج السلبية الى سنة 2015 للأسباب عديدة خارجة في مجملها عن نطاق شركتنا نذكر منها خصوصا:

1- ارتفاع حجم المدخرات التي تم تخصيصها على المساهمات التي شهدت صعوبات وتأخرا في استرجاعها.

2- تركيز الشركة على تجسيم المهام التي بعثت من أجلها و المتعلقة أساسا ببعث المشاريع و خلق مواطن الشغل مع مرافقة الباعثين و الإحاطة بهم و التدخل المستعجل لمساعدتهم على تخطي الصعوبات المالية عن طريق مساهمات مستعجلة على الحساب الجاري للمساهمين.

3- ارتفاع تكلفة متابعة المشاريع و مرافقة الباعثين الذين يفتقدون الخبرة في تسيير مشاريعهم طبقا للقوانين الخاصة بالشركات خفية الاسم.

3- انخفاض نسبة التوظيفات بالسوق المالية.

5- هشاشة الهيكلية المالية للمشاريع الصغرى و المتوسطة التي تمثل أغلب مساهمات الشركة تقريبا و ارتفاع نسبة التداين (بين قروض و مساهمات) بها إلى ما يفوق 95 % في العديد من المشاريع مع افتقار الباعثين للإمكانيات المالية الذاتية اللازمة للاستجابة الحينية لحاجة مشاريعهم الطارئة و خصوصا عند التجاوز في تكلفة الإنجاز.

تعاني هذه المشاريع عموما من طول فترة الإنجاز و ضعف المرافقة المالية الحينية و هشاشة العلاقة بينها و بين باعثيها الذين سرعان ما يفتقدون القدرة على مواصلة تحمل الصعوبات المالية و التسييرية للمشروع.

6- هشاشة القاعدة المالية لشركتنا و التي لا تساعدها على توظيف عامل القرب *'atout de proximité* لتوفير الحلول المالية الحينية و الملائمة للمشاريع التي تساهم في تمويلها.

7 - تعدد الممولين و المتدخلين الماليين للمشاريع التي تساهم شركتنا في تمويلها مما يضاعف من صعوبة التنسيق فيما بينها و يساهم في مزيد اضاعة الوقت و تراكم الصعوبات و الاختلال المالي لهذه المشاريع.

8- تأثير الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و الأمني الصعب الذي تعيشه البلاد منذ جانفي 2015 و انتشار الاقتصاد الموازي و المزاحمة غير الشريفة و تدهور لقدرة الشرائية.

9- ارتفاع تكلفة عناصر الاستثمار و الإنتاج بالسوق العالمية بالإضافة الى ارتفاع قيمة صرف الدينار التونسي مقارنة بالعملات الأجنبية و أساسا بالدولار و باليورو.

10- صعوبات المناخ الاستثماري بالجهة (طول فترة الحصول على التراخيص و صرف التمويل البنكي، صعوبة الحصول على العديد من الخدمات المتعلقة بإنجاز الاستثمار، صعوبات في مستوى ترويج المنتج و خصوصا الخدمات ...) مما يتسبب في إطالة فترة الدخول الفعلي في الإنتاج والتي تتجاوز في أغلب الأحيان الثلاث أو الأربع سنوات أو أكثر.

11- طول المدة التي تتطلبها المشاريع لبلوغ مرحلة النضج niveau de maturité. و تتجاوز هذه المدة في العديد من الحالات الأربع أو الخمس سنوات. و يعود ذلك إلى العديد من العوامل نذكر منها بالخصوص الجانب التسويقي و المنافسة غير المتكافئة و عدم القدرة على الاستجابة لشروط الصفقات العمومية.

12- عدم تطابق خصائص هذه المشاريع المنجزة في مناطق التنمية الجهوية بالشمال الغربي مع مقاييس و شروط إسناد التمويلات البنكية من حيث نسب الفائدة و فترات الإمهال و مدة استرجاع القرض.

13- صعوبة احالة المساهمات نتيجة العوامل المشار إليها أعلاه.

14- تراجع سوق البورصة بالنسبة لبعض التوظيفات.

15- توظيف قسما كبيرا من السيولة لتمويل الشركة الفرع "سوبينو" و بلغ هذا التوظيف 10 ملايين دينار على الحساب الجاري للمساهمين دون احتساب المساهمة في رأس المال و التي تبلغ حوالى 2.5 مليون دينار.

و هنا وجب التأمل فى هذه الوضعية بعمق باعتبار أن المواصلة فى هذا النسق دون دعم مالي مناسب لطبيعة المخاطرة المرتفعة لمساهمات الشركة بالجهة و دون مراجعة عميقة لسياسة تدخلات الشركة ستؤدي بهذه الأخيرة إلى مزيد المخاطرة والصعوبات.

3-1.I : وضعية و أداء الشركة خلال سنة 2015

تميزت وضعية الشركة و كذلك أداءها خلال سنة 2015 بما يلي:

- مواصلة التركيز على استرجاع المساهمات و تسوية وضعية التصرف بالمشاريع التي تساهم الشركة في تمويلها.

- تكثيف الإحاطة بالمشاريع التي تعيش صعوبات مالية و اعتماد تمشي فعال يرتكز على التنسيق مع مختلف المساهمين و الممولين لهذه المشاريع قصد بلورة حلول لمعالجة شاملة للوضعيات المالية لهذه المشاريع. و تمكنا في ظل هذه الاستراتيجية من معالجة عديد الوضعيات الصعبة عن طريق استقطاب صناديق استثمار معتبرة و / أو مستثمرين خواص في صيغة جديدة من التمويل و الشراكة الذي يعبر عنه ب Business Angel.

- مواصلة الشركة نشاطها بصفة عادية من حيث مساندتها للمشاريع التي تساهم في تمويلها و متابعتها ومرافقة باعثيها بالرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تعيشها البلاد منذ سنة 2011.

- صعوبة المتابعة طبقا لشروط ميثاق المساهمين الذي وقع البدء بالعمل به منذ سنة 2009 وضعف استجابة الباعثين إلى مجهوداتنا المبذولة في الغرض.

- صعوبة إحالة المساهمات خصوصا في ظل الصعوبات التي تشهدها العديد من المشاريع في مستوى التسويق و ارتفاع التكلفة و تدني المردودية.

-تواضع الإيرادات المتأتية من المساهمات نتيجة المخاطرة العالية التي تميز جل مساهمات الشركة مع التأكيد و أن سنة 2015 مثلت مواصلة تعزيز نسق 2014 من حيث تغطية

المساهمات سواء في رأس المال أو بالحساب الجاري للمساهمين. تجاوز مجموع المبلغ المستخلصة المليون دينار.

-ضعف الإمكانيات المالية لدى الشركة مقابل التزاماتها بعنوان المساهمات و مساعدة المشاريع المنجزة و تغطية أعباء التصرف و متابعة المساهمات.

I.1-4 أهم المخاطر التي تتعرض لها الشركة

تتمثل المخاطر التي تتعرض لها مساهمات الشركة أساسا :

- في طبيعة المشاريع التي تتم المساهمة في رأس مالها حيث تكون في أغلبها أحداثا جديدة و من طرف باعثين جدد ذات خبرة محدودة.

- صعوبة إحالة المساهمات باعتبار أن جل المشاريع التي أنجزت بها هذه المساهمات تعيش صعوبات تعود في أغلبها إلى:

* ضعف المرافقة المالية لهذه المشاريع خصوصا في ظل تعقيدات التمويل البنكي من حيث شروط الإسناد و صرف التمويل و آليات الاستخلاص و التصنيف Centrale des risques بالبنك المركزي التونسي.

* صعوبات مناخ الاستثمار بالجهة.

* ضعف خبرة الباعث وثقافة التسيير لديه طبقا للقوانين الجاري بها العمل.

* ضعف الإحاطة و المرافقة الفنية للباعثين خصوصا الجدد منهم عند اختيار

معدات الإنتاج و التصرف فيها.

* تفاقم الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد منذ ما يزيد عن الخمس سنوات

وتدهور نسب النمو وانخفاض سعر الصرف للدينار التونسي..

* هشاشة الهيكلة المالية لهذه المشاريع و تأثرها السريع بأدنى الصعوبات

والعراقيل (مالية، إدارية، تسويقية....) خصوصا في ظل غياب تمويل الجوار.

* صعوبة موقعة هذه النوعية من المشاريع لمنتجاتها بالسوق المحلية أمام المزاحمة غير الشريفة التي تفرض عليها من قبل المنتجين الكبار و في ظل غياب اجراءات خصوصية تحميها في هذا الصدد.

* ضعف الإمكانيات المالية لدى الشركة للحد من هذه الصعوبات وغالبا ما تجد الشركة نفسها في وضعية صعبة لا تمكنها لا من الإحالة ولا من التدخل.

Situation dans laquelle la SODINO se retrouve enfermée dans une situation sans pouvoir y intervenir ni en sortir

- ارتفاع المخصصات على المساهمات Provisions نتيجة صعوبة تغطية المساهمات وانجاز الإحالات و تدني مردودية المشاريع التي عادة ما تكون قد عانت من طول فترة الانجاز وارتفاع في تكلفة الانجاز و تأخير عملية الدخول الفعلي في الإنتاج و ضعف المال المتداول والمرافقة البنكية في مرحلة الاستغلال لبلوغ مستوى النضج stade de maturité

- طبيعة المشاريع المتوفرة بالجهة و التي يغيب عن مجملها الطابع التجديدي والقيمة المضافة العالية.

- ارتفاع تكلفة مساهمات الشركة مقارنة بحجمها حيث لا يتجاوز معدل المساهمة 170 أو 180 ألف دينار بالنسبة للمشروع الواحد.

- ضعف التنسيق بين مختلف المتدخلين مما يجعل مدة انجاز المشروع تتجاوز في أغلبها الثلاث سنوات.

- ضعف مصادر التمويل لدى الشركة ما يتلاءم مع المهام الموكولة لها ومع ارتفاع نسبة المخاطرة بالجهة.

- ضعف القاعدة المالية للشركة خصوصا بعد عملية التخفيض في رأس المال بالمبلغ غير المحرر و افتقاده بذلك لزام المبادرة بالمشاريع التي تساهم في تمويلها من حيث :

* المرافقة المالية الشاملة exhaustive و تغطية كامل حاجيات المشروع سواء عند تجاوز تكلفة الإنجاز و حتى في مراحل الاستغلال و ذلك على أساس السرعة réactivité و تمويل الجوار financement de proximité.

* و كذلك من المرافقة الفنية و التسويقية اللازمة و توفير الخبرة الضرورية للباعثين وتمكينهم من ترشيد أعباء الاستغلال و من تركيز منتوجاتهم بالأسواق بأقل تكلفة و بأوفر حظوظ التمويع.

وتجدر الإشارة في هذا الباب، إلى أن مصادر التمويل لدى الشركة تركز أساسا على أموالها الذاتية المتأتية أساسا من رأس المال ومن استرجاع المساهمات.

ونؤكد في هذا الصدد، أن إيرادات الشركة محدودة جدا و ذات مخاطرة عالية باعتبارها تعتمد أساسا على الإحالات في حين أن شركات الاستثمار وخصوصا التابعة منها للبنوك تعتمد على أموال التصرف لحساب الغير والتي تمكن شركة الاستثمار من عمولة سنوية معقولة و من اقتسام لأعباء المخاطرة.

I.1-4 : أهداف الشركة و الوسائل التي اتخذتها و تمركزها تجاه المنافسة

I.1.4-1 : أهداف الشركة

تهدف شركة التنمية و الاستثمار للشمال الغربي من خلال مساهماتها في جهة الشمال الغربي إلى:

- المساهمة في دفع عملية التنمية بالجهة و التوجه قدر الإمكان نحو المشاريع المجدية والمستديمة والقادرة على خلق الثروات و مواطن الشغل.

- المساهمة في تطوير القاعدة الاقتصادية بالجهة من خلال دفع المبادرة الخاصة وتنويع النسيج الصناعي وإحداث المشاريع المجددة و تثمين المزايا التفاضلية و إرساء ديناميكية اقتصادية دائمة بالجهة.

- تنقية الوضعيات المالية للمشاريع التي تعيش صعوبات ظرفية و ذلك في اطار الصندوق المحدث للغرض بالقانون المالية التكميلي لسنة 2014.

- الاستجابة لتطلعات المستثمرين بخصوص التمويل و المرافقة و الإحاطة والمساعدة و ذلك في حدود امكانيات التمويل المتوفرة من خلال صندوق دعم الموارد المالية للشركات الجهوية للاستثمار عن طريق صندوق الودائع و الأمانات و المحدث بمقتضى قانون المالية التكميلي لسنة 2015.

- تعزيز الموارد الذاتية للمشاريع و جعلها أكثر قابلية للتمويل البنكي و اعتماد الشراكة مع المؤسسات المماثلة.

- الترفيع في مردودية المشاريع و تعزيز فرص نجاحها و تطويرها .

- استرجاع المساهمات و تحقيق التوازن المالى للشركة

هذا مع الإشارة و أن الشركة حاليا تعيش ضبابية كبيرة فى مستقبل نشاطها بالجهة خصوصا فى ظل المعطيات التالية:

- فقدان الشركة لدعم المساهمين فى رأس مالها خصوصا بعد تراجعهم عن تحرير بقية مساهماتهم المكتتبه فى الزيادة الأخيرة فى رأس المال
- قرار مجلس الإدارة التوقف بالنسبة لسنة 2016 عن تمويل الإحداثاات الجديدة حفاظا على التوازن المالى للشركة و اعطاء الأولوية للمرافقة المالية للمشاريع التي تساهم فى رأس مالها.
- التوقف على ما يبدو عن برنامج اعادة هيكلة الشركات الجهوية للاستثمار المبرمج من قبل وزارة المالية و صندوق الودائع و الأمانات.

I.1.4-2: الوسائل التي اتخذتها الشركة

للقيام بنشاطها التنموي و الاستثماري فى أحسن الظروف و بالنجاعة المطلوبة و النتائج المرجوة، يتوفر لدى شركة التنمية و الاستثمار للشمال الغربي حاليا رصيذا بشريا يتكون من 9إطارات جامعية ذات إمكانيات عالية فى مجالات التصرف و المحاسبة و التقييم و ضبط الهيكلة المثلى لعناصر الاستثمار والتمويل و متابعة الإنجاز و التصرف فى المشاريع و مساعدة الباعث على إنجاحها و تطويرها.

و من ضمن هذا الرصيد البشري هناك ثلاثة إطارات وقع تكليف كل واحد منها بتمثيل الشركة بكل من ولايات باجة و جندوبة و الكاف و ذلك لمزيد ربط الصلة بالبايعين وبحاملي أفكار المشاريع و ضمان مستوى أرفع من المتابعة و المرافقة و تسيير العلاقة مع الباعث في ظل المساهمة غير المشروطة و التي انطلقت الشركة في العمل بها منذ سنة 2009.

I.1.4-3: تمركز الشركة تجاه المنافسة

في ظل محدودية مواردها المالية خصوصا بعد التخفيض في رأس مالها بحوالي 10 ملايين دينار نتيجة تراجع المساهمين عن تحرير بقية مساهماتهم المكتتبه في الزيادة الأخيرة في رأس مالها ، تعمل الشركة على استقطاب صناديق و شركات استثمار الأخرى للقيام بمساهمات مشتركة تدعم القاعدة المالية للمشاريع و تعزز إمكانيات التأسيس و الإحاطة بالبايعين. وبالتالي فإن علاقة شركتنا مع شركات الاستثمار الأخرى خصوصا منها التابعة إلى البنوك، لا يركز على مبدأ المنافسة بل يركز أساسا على التكامل و التعاون.

كما تمثل شركتنا بالنسبة لمؤسسات المساهمة من شركات و صناديق استثمار عنصر استقطاب و اطمئنان حيث تمكنت 3 مشاريع تساهم شركتنا في رأس مالها من تعبئة 4.5 مليون دينار عن طريق شركتي و صندوق استثمار.

I.1.5 : نتائج النشاط و تطوره

سجلت سنة 2015 نتيجة سلبية قدرها 2.700.068 دينار راجعة بالأساس إلى تقلص السيولة لدى الشركة و مواصلة انخفاض التوظيفات المالية نتيجة ارتفاع نسق المساهمات و إلى تراجع

بعض التوظيفات بالبورصة و إلى ارتفاع حجم المدخرات المخصصة على المساهمات التي شهدت صعوبات كبيرة في استرجاعها.

I.2- تطور الشركة و أداءها خلال الخمس سنوات الأخيرة

شهدت شركة التنمية و الاستثمار للشمال الغربي منذ نشأتها سنة 1992 تطورا في قاعدتها المالية حيث انتقل رأس مالها من 4 ملايين دينار عند تأسيسها إلى 48 مليون دينار سنة 2010 و انخفض حاليا الى 38.051.690 دينار نتيجة عدم تحرير كامل الزيادة في رأس المال المنجزة الى النصف سنة 2010.

و أمام اتساع القاعدة المالية للشركة و تعزيز قدراتها البشرية، شهد نسق المساهمات ارتفاعا كبيرا منذ سنة 2005 الى سنة 2012 ثم تراجع ابتداء من سنة 2013 نتيجة الانعكاس السلبي للظرف الاقتصادي الصعب الذي تعيشه البلاد منذ جانفي 2011 و تراجع المساهمين عن تحرير باقي مساهماتهم المكتتبه في الزيادة المشار اليها أعلاه في رأس مال الشركة و ذلك مثلما يبينه الجدول التالي خلال الخمس سنوات الأخيرة:

2015		2014		2013		2012		2011		
المبلغ بالدينار	العدد	المبلغ بالدينار	العدد	المبلغ بالدينار	العدد	المبلغ بالدينار	العدد	المبلغ بالدينار	العدد	
536.000	4	300.000	02	1.678.000	5	3 633 500	24	3 204.000	35	المصادقات
310	2	287.500	03	1.782.500	8	1.667.000	20	2.555.000	25	الدفعات

I.3- المؤشرات الخاصة بنشاط الشركة لسنة 2015

فيمايلي المؤشرات الخاصة بنشاط الشركة لسنة 2015 و مقارنتها بمؤشرات سنة 2014

البابائات	2015	2014	الفارق
-----------	------	------	--------

156.904	1.070.618	913.715	ايرادات الاستغلال
-334 075	2.698.020	-2 363 945	نتيجة الاستغلال
-585 938	2.700.068	-2 114 130	النتيجة الصافية
-1 929 676	28 509 144	30 438 821	الأموال الدائنية قبل النتائج
-2 515 614	25 809 076	28 324 691	الأموال الدائنية قبل التخصيص
-4 546 898	41 726 247	46 273 746	الأموال الدائمة قبل التخصيص
-2 031 284	15 917 171	17 948 455	مجموع الخصوم غير الحارية
-3 558 100	17 118 030	20 676 130	مجموع الأصول الحارية
-2 174 450	16 813 229	18 987 679	مجموع الحصوم
66 709	676 036	609 327	أعناء الأعوان
-574 041	641 096	1 215 137	السيولة و ما يعادل السيولة
-1 131 965	25 504 275	26 636 240	مجموع الأصول غير الحاربه
-143 166	896 058	1 039 224	مجموع الحصوم الحاربه
-4.690.065	42.622.305	47.312.370	مجموع الموازنة

I.4-التطور المتوقع لوضع الشركة و آفاقها المستقبلية

ستواصل موارد الشركة المتأتية من استرجاع المساهمات خلال سنة 2015 تطورها مقارنة بسنة 2014 التي شهدت بدورها تحسنا ملحوظا مقارنة بسنة 2013.

إن الظرف الاقتصادي الصعب الذي تعيشه البلاد حاليا، جعل حتى المشاريع التي كنا نتوقع إنجاز إحالات هامة برأس مالها، تعيش صعوبات كبيرة من حيث ارتفاع الأعباء دون مقابل يذكر في ارتفاع الإنتاجية و في تطور الأسعار. و نذكر في هذا المجال مشاريع تنشط في الخياطة و الصناعات الغذائية و إنتاج بعض مكونات البناء...

أما فيما يخص النشاط الاستثماري، فإن الشركة ستعمل على:

- التوظيف الأمثل للإمكانيات المتاحة لها بصندوق دعم المشاريع الصغرى و المتوسطة التي تمر بصعوبات. و ستمكن هذه الآلية من تنقية الوضعية المالية لجزء هام من حافظة مساهمات الشركة الحالية من خلال إعادة التوازن المالي وإنقاذ جزءا هاما من المشاريع التي تساهم في تمويلها شركتنا والتي تتوفر بها فرص نجاح وتطور هامة.

- السعي الى التوظيف الأمثل للموارد المحالة الى الشركة عن طريق صندوق الوداع و الأمانات و التي تبلغ 5 مليون دينار و قع تخصيصها في اطار الصندوق المحدث بقانون المالية التكميلي لسنة 2015 و المخصص لدعم الموارد المالية للشركات الجهوية للاستثمار.

- دفع نشاط المساهمات إلى المشاريع الأقل هشاشة و الأكثر قابلية للهيكلة و التطوير.

- مزيد المتابعة و المرافقة للمشاريع المنجزة و التي تساهم في رأس مالها حتى تساعد على تخفي صعوباتها المالية أو التسييرية أو على مزيد النمو و التطور.

- استهداف و اختيار المشاريع ذات القيمة المضافة الهامة و التكنولوجيا المتطورة و القدرة على التصدير و كذلك استهداف المشاريع ذات المساهمات الأجنبية.

- العمل على مزيد تطوير المساهمات المشتركة مع شركات استثمار مماثلة قصد تخفيف المخاطرة و تنوع المساهمات.

- مزيد تطوير أساليب المتابعة و مرافقة الباعثين لتوفير أكثر حظوظ النجاح للمشاريع و ضمان مردودية معقولة للمساهمات.

و تشير في هذا الصدد البرنامج تطوير الجوانب التنظيمية و الإجرائية للشركة les aspects organisationnels et procéduraux de la SODINO من خلال دليل الإجراءات الذي انطلقت الشركة منذ أواخر 2014 في انجازه و كذلك المنظومة المعلوماتية التي نحن حاليا بصدد العمل عليها مع مكتب مختص بالتنسيق مع كل من شركة الاستثمار و التنمية بالوسط و شركة التنمية و الاستثمار بالجنوب.

- تأمين أوسع الحظوظ للرفع من مردودية رأس مال الشركة لتدعيم أموالها الذاتية و مكافأة مساهميتها و تنمية الجهة بصفة مباشرة و غير مباشرة.

II- المساهمات الجديدة

و عمليات التقوية

II-1 نشاط الشركات الخاضعة لرقابة شركة التنمية و الاستثمار للشمال الغربي

هناك شركة واحدة خاضعة لرقابة شركة التنمية و الاستثمار للشمال الغربي و هي شركة البعث العقاري الصناعي للشمال و التي تساهم في رأس مالها الذي يبلغ 5 ملايين دينار بمبلغ قدره 2.499.900 دينار أي بنسبة 50% تقريبا.

و يتمثل غرض شركة البعث العقاري الصناعي للشمال في بناء و تهيئة المحلات الصناعية قصد وضعها على ذمة المستثمرين لاستغلالها في انجاز مشاريعهم و ذلك بصيغة الكراء أو البيع.

و أنجزت و أو هيأت هذه الشركة منذ نشأتها في سبتمبر 2008 8 محلات صناعية على مساحة جمالية قدرها 12,5 هكتار منها حوالي 4 هكتارات مساحة مغطاة.
و تتوزع هذه المحلات حسب مواقعها و مساحتها كما يلي :

الموقع	المساحة المغطاة بالمتر مربع	المساحة الجمالية بالمتر مربع	وضعية المحل	ملاحظات
سليانة	2 212	13.032	كراء كامل المساحة المغطاة لشركتي خياطة معدتين كليا للتصدير	محل قديم ووقعت إعادة تهيئته
بوعرادة	2.300	5.000	حاضر و وقع كرائه إلى شركة خياطة مصدرة كليا	إحداث حديد
الكاف	2.300	5.890	حاضر و وقع كرائه إلى شركة أحسة لصناعة أسلاك السيارات	إحداث حديد
نبر	450	1600	بصدد التهنة	محل قديم ووقعت إعادة تهيئته
حدوبة	2.680	7.048	وقع كرائه إلى شركة محبصة في صنع الصمادات الطبية	محل قديم
بوسالم	3.600	9.938	وقع النفوت فيه بالبيع إلى شركة توسية فرنسية مختصة في صنع اللوحات الصوئية لإنتاج الكهرباء	محل قديم ووقعت إعادة تهيئته
باحة عمدون	1.026	7.100	وقع كرائه إلى شركة تونسية فرنسية محتصة في قص و تحويل الحطب الغابي	إحداث جديد
حدوبة الارتياح	25.134	75.000	تم كراءه لشركة أجنبية لصنع كوابل السيارات	إحداث حديد
المجموع	39.702	124.608	-	-

و للتذكير و بتكليف من سلط الإشراف، تولت شركتنا سنتي 2010 و 2011 القيام بمساهمة إضافية على الحساب الجاري للمساهمين لشركة البعث العقاري الصناعي للشمال بمبلغ قدره 10 ملايين دينار لتعزيز الإمكانيات المالية لهذه الأخيرة قصد انجاز محلات صناعية لفائدة شركة يابانية تعمل في مجال إنتاج أسلاك السيارات. وبلغت التكاليف الجمالية لعملية البناء حوالي 21,500 مليون دينار.

وتعيش الشركة حاليا منذ توليها بناء هذا المحل خلا ماليا أدى بها إلى نزاعات قضائية مع المقاولين و الى صعوبات كبيرة مع ادارات الجباية و الضمان الإجتماعي. كما أدت هذه الوضعية الى توتر العلاقة مع المستثمر الأجنبي الذي يشغل المحل ونحن الآن بصدد التنسيق مع سلط الإشراف خصوصا مع وزارة المالية و وزارة الصناعة و الطاقة و المناجم قصد البحث عن تمويلات مناسبة للشركة تمكنها من تصفية وضعيتها المالية وكذلك مواصلة نشاطها طبقا للغرض الذي بعثت من أجله.

و تجدر الإشارة الى أن شركة البعث العقاري الصناعي للشمال قامت ببناء وحدة سكنية بالمصنع بكلفة 1.3 مليون دينار لتسهيل اقامة المسيرين الأجانب في ظل صعوبات الوضع الأمني الذي تعيشه البلاد وخصوصا بعد العملية الارهابية التي جرت قرب المصنع سنة 2014. هذا مع الإشارة و أن تكلفة البناء و قع تسبقتها بالكامل من قبل الشركة المتسوغة على أن يقع تسديدها ابتداء من سنة 2016 و بحساب 0.5 مليون دينار في السنة.

يوفر هذا المصنع حاليا ما يزيد عن 2300 موطن شغل على أن يرتفع هذا العدد الى 3000 في موفى هذه السنة. كما للشركة أيضا برنامج توسعهة ب 1.25 هكتار مغطاة ستمكن من احداث 15000 موطن شغل جديد. و يرتبط برنامج التوسعة بتسوية وضعية شركة سوبينو الذي ستتكفل مبدئيا بانجازه.

2-II المساهمات الجديدة لسنة 2015

بلغت المساهمات الجديدة لسنة 2015 على حساب الموارد الذاتية للشركة مبلغا قدره **310 ألف دينار** وهي تمثل مساهمة الشركة في المشاريع التالية:

بالألف دينار

المواطن الشغل	مساهمة Autre SICAR	مساهمة FOPRODI	مساهمة SODINO	تكلفة الاستثمار	المكان	المشروع
-	2.450.000	-	250.000	2 350.000	سليانة	الترفيغ في رأس مال شركة سيميتال
-	-	-	60.000	130.000	باحة- تستور	الترفيغ في رأس مال شركة socabis
0	2.450.000	0	310.000	2.480.000		المجموع

كما أنه في السنة المالية 2015 تحققت عملية إحالة أسهم إلى الباعثين بقيمة اسمية جمالية قدرها **493.100 دينار** وتتخلص هذه العمليات كالاتي:

62.900	شركة زعفرانة
70.900	شركة الغنيمة أندلس
57.800	شركة مبروكة
83.500	شركة technolater
200.000	شركة Bolerio
493.100	المجموع

وبلغت القيمة الإضافية المسجلة بعنوان هذه الإحالات مبلغا قدره **192.897 دينار**.

كما بلغت الدفعات المسبقة على المساهمات **255.216 دينار**

III- المساهمون في رأس المال

III-1 : إرشادات حول توزيع رأس المال و حق الاقتراح

حيث أن كل الأسهم المكونة لرأس مال الشركة هي أسهم عادية، و طبقا للفصل 35 من القانون الأساسي للشركة، فإن لكل عضو من أعضاء الجمعية العامة عدد من الأصوات يساوي عدد الأسهم التي يملكها أو يمثلها دون حصر أو تحديد.

و فيما يلي قائمة المساهمين الحائزين على أكثر من 5 بالمائة من رأس مال الشركة:

ع/ر	الصيغة الاجتماعية، الاسم واللقب	عدد الأسهم	القيمة الاسمية	المبلغ بالدينار	النسبة المئوية
01	البنك الوطني الفلاحي	1.332.096	10	13.320.960	27,752%
02	بنك الإسكان	952.346	10	9.523.460	19,840 %
03	الشركة التونسية للبنك	596.939	10	5.969.390	12,436%
04	البنكالتونسي	280 000	10	2.800.000	5,833%
05	البنك التونسي للتضامن	277.842	10	2.778.420	5,788%
06	بنك تمويل المؤسسات الصغرى و المتوسطة	240.000	10	2.400.000	5,000%
07	الشركة السعودية للإيماني للاستثمار	229.028	10	2.290.280	4,770 %
	المجموع	3.908.251	10	39.082.510	81,422%

III-2 : معلومات حول شروط حضور الجلسات العامة :

طبقا للفصل 32 من القانون الأساسي للشركة، على مالكي الأسهم ليكون لهم الحق في حضور الجلسات العامة مباشرة أو عن طريق النيابة أن يكونوا مرسمين في حسابات المساهمين قبل التاريخ المقرر للجلسة بثمانية أيام على الأقل.

و على كل عضو في الجلسة العامة يرغب في إنابة وكيل لتمثيله فيها أن يودع تفويضه بمقر الشركة قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام. على أنه بإمكان مجلس الإدارة دائما التخفيض في الأجل و قبول الإيداعات خارج تلك الحدود.

III-3 : إعادة شراء الأسهم، طبيعة العملية و إطارها

لم تقم الشركة بشراء أسهم مكتتبة في رأس مالها إلى تاريخ 2012/12/31 و إن الفصل السابع من القانون الأساسي للشركة يتيح للجلسة العامة غير العادية التخفيض في رأس المال عن طريق إرجاع مبالغ للمساهمين أو إعادة شراء بعض الأسهم للشركة.

IV – هياكل التسيير والإدارة

IV-1 : الأحكام المطبقة على تسمية و تعويض أعضاء مجلس الإدارة

تتم عملية تسمية و تعويض أعضاء مجلس الإدارة طبقا لمقتضيات الفصول التالية من القانون الأساسي للشركة:

الفصل السادس عشر- مجلس الإدارة:

يدير الشركة مجلس متركب من ثلاثة أعضاء على الأقل واثنى عشر عضوا على الأكثر تعينهم الجلسة العامة. ولا يشترط في عضو مجلس الإدارة صفة مساهم في رأس المال. يمكن للأشخاص المعنويين أن يكونوا أعضاء في مجلس الإدارة، ويجب عليهم تعيين بمناسبة تسميتهم ممثل دائم حسب مقتضيات الفصل 191 من مجلة الشركات التجارية. ويمكن للأشخاص المعنويين تعويض ممثلهم عند الاقتضاء خلال مدة عضويته بالمجلس

الفصل الثامن عشر- مدة العضوية بمجلس الإدارة:

تدوم مهمة أعضاء مجلس الإدارة ثلاثة أعوام، والعام يعني المدة الفاصلة بين جلستين عامتين عاديتين متتاليتين. واستثناء من ذلك يعين أول مجلس إدارة من طرف الجلسة العامة التأسيسية وتدوم مهامه حتى انعقاد الجلسة العامة العادية التي تناقش حسابات السنة المالية الأولى. وابتداء من الجلسة العامة التي ستنظر في موازنة العام الرابع يقع تجديد مجلس الإدارة بالتداول بعدد يقع تحديده حسب العدد الجملي لأعضاء المجلس. وهذا التجديد يقع كل عام بصفة منتظمة حتى يتم كليا بعد كل ثلاثة أعوام.

لتطبيق هاته الفقرة فإن نظام الخروج يقع بالسحب في إحدى جلسات مجلس الإدارة وعند تداول كل الأعضاء يقع تجديدهم حسب الأقدمية. ويمكن إعادة انتخاب العضو الذي انتهت مدة عضويته.

الفصل التاسع عشر- تسديد الشغور بمجلس الإدارة:

في صورة شغور منصب بمجلس الإدارة بسبب وفاة أو استقالة عضو أو عدة أعضاء، يجوز للمجلس تعيين خلف أو خلفاء مؤقتا، بل يتعين عليه القيام بذلك خلال الثلاثة أشهر الموالية

للشغور إذا ما نزل عدد الأعضاء إلى أقل من ثلاثة. وتخضع هذه التعيينات إلى مصادقة الجلسة العامة في أول اجتماع لها. إن المتصرف المعين عوضاً عن غيره لا يبقى في مهامه إلا طيلة المدة الباقية من عضوية سلفه.

إذا لم تحظ التسميات الوقتية الحاصلة من طرف مجلس الإدارة بمصادقة الجلسة العامة فإن ذلك لا ينال من صحة مداورات المجلس التي يكون شارك فيها العضو الذي لم تقع المصادقة على تسميته.

IV-2 : أهم التفويضات التي هي في حالة صلوحية و الممنوحة من قبل الجلسة العامة إلى هياكل التسيير و الإدارة

ولمجلس الإدارة السلط التالية وهي على سبيل الذكر لا على سبيل الحصر:

- ينوب الشركة لدى الغير ولدى مختلف الإدارات
- يضبط الأنظمة الداخلية للشركة.
- يعين ويعزل الرئيس المدير العام والمساعد عند الاقتضاء.
- يحدث مراكز إدارية ووكالات ومكاتب وفروع حيثما يراه صالحاً داخل البلاد التونسية أو خارجها ويمكنه نقلها أو إلغاؤها.
- ينتدب ويعزل كافة أعوان الشركة ومستخدميها ويضبط جرياتهم وأجورهم ومكافاتهم ومنحهم ومشاركتهم النسبية ويحدد الشروط الأخرى الخاصة بقبولهم وانفصالهم وينظم لفاندهم صناديق الإغاثة والحيطة.
- يقوم بمختلف الإجراءات لإخضاع الشركة لقوانين البلدان التي يمكن أن تعمل بها ويعين مختلف الأعوان المسؤولين.
- يضبط المصاريف العامة للتسيير ويتولى الشراءات على مختلف أنواعها.
- يقبض المبالغ المالية الراجعة للشركة ويسدد ما عليها من ديون.
- يقرر كيفية استثمار الأموال المتوفرة وينظم استعمال الأموال الاحتياطية.
- يبرم ويفسخ العقود والاتفاقات الخاصة بالتأمين ضد مختلف أنواع الأخطار.

- يبرم كل المعاهدات ويرخص فيها وكذلك الشأن بالنسبة لكل الصفقات والمقاولات المتماشية وغرض الشركة سواء كانت محل اتفاق إجمالي أو غيره.
- يرخص في كل الشراءات والسحب والتحويل والتصريف في الإيرادات والقيم.
- يقبل ويلغي مختلف عقود الإيجار أو التسويغ مع الوعد بالبيع أو بدونه.
- يقرر وينجز مختلف الشراءات والبيوعات والمبادلات الخاصة بشتى المكاسب والحقوق المنقولة والعقارية، ويشترى ويبيع مختلف العقارات أو الحقوق العينية في حدود أهداف الشركة.
- ينجز مختلف البناءات والتجهيزات وغيرها من الأشغال المختلفة.
- يبادر بفتح حسابات لدى مختلف البنوك ويحدث مختلف الصكوك والسندات المالية الصالحة لاستعمال هذه الحسابات.
- يرخص في مختلف الاعتمادات والتسيقات.
- يؤسس مختلف الشركات التونسية أو الأجنبية أو يساهم في تأسيسها ويقدم كل المساهمات التي يراها مناسبة إلى الشركات المكونة أو التي ستتكون ويكتتب ويشترى ويبيع كل الأسهم والرقاع وسائر الحقوق الأخرى ويشرك المؤسسة في مختلف المساهمات والنقابات بشرط أن تكون لها أغراض مماثلة لغرضها أو مرتبطة به.
- يباشر مختلف القضايا العدلية سواء كان طالبا أو مطلوبا ويتقدم بمختلف طلبات التسجيل العقاري.
- يرخص في كل الاتفاقات والصفقات والمصالحات وكل الموافقات والتخليات وكذلك في الإنابات والأسبقية في الزمن والاستبدال بضمان أو بدونه ورفع اليد عن الرهان والعقل والاعتراضات وغيرها من الموانع قبل الخلاص أو بعده.
- يباشر باسم الشركة كل الأعمال التي لم يجعلها التشريع أو هذا القانون الأساسي بصفة صريحة من خصائص الجلسة العامة.
- يعد الوثائق الخاصة بالموازنة والجرد والحسابات لعرضها على الجلسة العامة للمساهمين.
- يبت في الاقتراحات التي ستقدم إلى الجلسة العامة للمساهمين ويضبط جدول الأعمال.
- يستطيع ان يفوض تحت مسؤوليته بعض سلطاته إلى أي شخص يعينه ولكن بمقتضى تفويض خاص وفي حالات معينة.

- يمكنه تكوين لجنة مترتبة من متصرفين أو غير متصرفين ويضبط اختصاصاتها وطرق عملها.

V - تخصيص النتائج

V-1 : تذكير موجز بأحكام القانون الأساسي المتعلقة بتخصيص النتائج

تخصص الأرباح طبقا لمقتضيات الفصل 43 من القانون الأساسي للشركة كما يلي: تتكون الأرباح القابلة للتوزيع من النتيجة المحاسبية الصافية بعد إضافة النتائج المؤجلة من السنوات المحاسبية السابقة أو طرحها و بعد طرح ما يلي :

- 1- نسبة تساوي خمسة بالمائة من الربح المحدد على النحو المذكور بعنوان احتياطات قانونية و يصبح هذا الخصم غير واجب إذا بلغ الاحتياطي القانوني عشر رأس مال الشركة.
 - 2- من الفائض المتاح يمكن للجمعية العامة العادية بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن تخصص كل المبالغ التي تراها مناسبة سواء لإضافتها إلى صندوق أو عدة صناديق احتياطية عامة أو خاصة كما يمكن طرح مبلغ لفائدة الصندوق الاجتماعي.
 - 3- تمنح الأموال الباقية جزئيا أو كليا للمساهمين.
- و تسقط بمرور الزمن طبقا للقانون، الأرباح التي لم تقع المطالبة بها خلال خمس سنوات من تاريخ استحقاقها.

V-2 : تطور الأموال الذاتية

فيما يلي جدولا مفصلا لتطور الأموال الذاتية للشركة:

بالدينار

المجموع	نتيجة السنة	نتائج مؤجلة*	مساهمين رأس مال مطلوب عبر مدفوع	رأس مال مطلوب غير مدفوع	احتياطي الصندوق الاجتماعي	احتياطي عادي	احتياطي قانوني	رأس المال	
31 509 795	0	-7 076 152	0	0	86 455	573 698	49 089	37 876 705	الرصيد لغاية 2012/12/31 بعد التخصيص
3 465					3 465				الاحتياطات بالصندوق الاجتماعي
- 1 084 794	- 1 084 794								حسابات 2013
30 428 465	- 1084 794	-7 076 152	0	0	89 920	573 698	49 089	37 876 705	الرصيد لغاية 2013/12/31 قبل التخصيص
0	1084 794	- 1084 794							تخصيص مصادق عليهم من قبل لجنة العامة العادية المنعقدة بتاريخ 2014/06/26
30 428 465	0	-8 160 947	0	0	89 920	573 698	49 089	37 876 705	الرصيد لغاية 2013/12/31 بعد التخصيص

									ص
31 509 795	0	-7 076 152	0	0	86 455	573 698	49 089	37 876 705	الرصيد لغاية 2012/12/31 بعدالتحصيل
10 355					10 355				الاحتياطات بالصدوق الاجتماعي
- 2 114 130	- 2 114 130								حساب 2014
28 324 690	- 2 114 130	-7 076 152	0	0	96 810	573 698	49 089	37 876 705	الرصيد لغاية 2014/12/31 قبل التحصيل
0	2 114 130	- 2 114 130							تحصيل مصادق عليهم نقلا جلسة العامة العادية المعدة بتاريخ 2015/07/07
28 324 690	0	-10 275 077	0	0	96 810	573 698	49 089	37 876 705	الرصيد لغاية 2014/12/31 بعدالتحصي ص

* باعتبار الاستهلاكات المؤجلة

VI – التصرف في الموارد البشرية

تشتمل الموارد البشرية للشركة على 12 شخص منهم 9 إطارات، أصحاب شهادت عليا، مكلفون في أغلبيتهم بتقييم المشاريع و متابعتها و مرافقة الباعثين. و من بين هذه الإطارات ثلاث ممثلين للشركة في كل من ولاية باجة و ولاية جندوبة و ولاية الكاف.

يعتمد نظام التآجير و الحوافز لأعوان و إطارات الشركة على الاتفاقية المشتركة لأعوان البنوك و على المعمول به لدى البنوك العمومية.

تقرير حول القوائم المالية المجمعة لسنة

2015

- I- تقديم الشركة الفرع: شركة البعث العقاري الصناعي للشمال
- II- رأس المال: يبلغ رأس مال الشركة الفرع 5 ملايين دينار تتوزع حسب المساهمين كما يلي:

المساهمون	عدد الأسهم	المبلغ بالدينار
شركة التنمية والاستثمار للشمال الغربي "SODINO"	249.990	2.499.900
الشركة التونسية لاستخلاص الديون	174.995	1.749.950
الشركة العامة لاستخلاص الديون	12.495	124.950
شركة تنمية ذات رأس مال مخاطرة " الاستثمار"	62.495	624.950
5 أشخاص طبيعيين	25	250
المجموع	500.000	5.000.000

III- نشاط الشركة الفرع:

يتمثلغرض الشركة العقارية الصناعية للشمال الفيناء وتهيئة المحلات الصناعية قصد وضعها على ذمة المستثمر للاستغ
لالها فينجاز مشاريعهموذلك بصيغة الكراء أو البيع.

أنجزت هذه الشركة منذ نشأتها في سبتمبر 2008 ثمانى محلات صناعية على مساحة جمالية قدرها
12,5 هكتار منها حوالى 4 هكتارات مساحة مغطاة.

وتتوزع هذه المحلات حسب مواقعها ومساحتها كما يلي:

الموقع	المساحة المغطاة بالمتر مربع	المساحة الجملية بالمتر مربع	وضعية المحل	ملاحظات
سليانة	2.212	13 032	كراء كامل المساحة المغطاة لشركتي خياطة معدتين كليا للتصدير	محل قديم ووقعت إعادة تهيئته
بوعرادة	2.300	5.000	جاهز ووقع كرائه إلى شركة خياطة مصدرة كليا	إحداث جديد
الكاف	2.300	5.890	جاهز ووقع كرائه إلى شركة أجنبية لصناعة أسلاك السيارات	إحداث جديد
نبر	450	1600	بصدد التهيئة	محل قديم
جندوبة	2.680	7 048	وقع كرائه إلى شركة مختصة في صنع الضمادات الطبية	محل قديم
بوسالم	3.600	9.938	وقعت الإحالة بالبيع إلى شركة تونسية فرنسية مختصة في صنع اللوحات الضوئية لإنتاج الكهرباء	محل قديم ووقعت إعادة تهيئته
باجة عمدون	1.026	7.100	وقع كراءه الى شركة تونسية اجنبية مختصة في بناء منازل من الخشب الغابي.	إحداث جديد
جندوبة الارتياح	25 134	75.000	تم كراءه لشركة أجنبية لصنع كوابل السيارات	إحداث جديد
المجموع	39.702	124.608	-	-

وبطلب من سلط الإشراف، تولت شركتنا سنتي 2010 و2011 القيام بمساهمة إضافية على الحساب الجاري للمساهمين لشركة البعث العقاري الصناعي للشمال بمبلغ قدره 10 ملايين دينار لتعزيز الإمكانيات المالية لهذه الأخيرة قصد إنجاز محلات صناعية لفائدة شركة يابانية تعمل في

مجال إنتاج أسلاك السيارات. و تم اتمام انجاز هذا المحل و وضعه على ذمة المستثمر الياباني بصفة الكراء ابتداء من غرة فيفري 2012 . تبلغ مواطن الشغل المحدثة بهذا المحل 2.200 مواطن شغل على أن يرتفع الى 2700 خلال بقية سنة 2015 .

وبلغت التكاليف الجمالية لعملية البناء حوالي 21,500 مليون دينار.

وتعيش الشركة حاليا منذ توليها بناء هذا المحل خلا ماليا أدى بها إلى نزاعات قضائية مع المقاولين ونحن الآن بصدد الاتصال و التنسيق مع مختلف سلط الإشراف من وزارة المالية و وزارة التنمية و الاستثمار و التعاون الدولي ووزارة الصناعة و رئاسة الحكومة و البنك المركزي و ولاية جندوبة قصد تحسيسهم بالصعوبات التي تعيشها الشركة حاليا و البحث معهم عن تمويلات مناسبة للشركة تمكنها من تصفية وضعيتها المالية و مواصلة نشاطها طبقا للغرض الذي بعثت من اجله .

و تجدر الإشارة من جهة أخرى الى أن الشركة استكملت منذ مارس الفارط عملية البناء المتعلقة بتوسيع الطاقة السكنية بالمصنع بتكلفة قدرها حوال 1.3 مليون دينار و قع تسبقتها على معين الكراء الجملي لسنتي 2016 و 2017. و كانت هذه التوسعة شرط المستثمر الياباني لتثبيت المشروع بالجهة و الرفع من طاقته التشغيلية ب 1500 مواطن شغل اضافي و هو ما تم بالفعل .

يوفر هذا المصنع حاليا ما يزيد عن 23000 مواطن شغل سيقع الترفيع فيها الى 3000 الى موفى السنة الحالية.

و هناك نية لتوسعة المصنع على مساحة مغطاة اضافية قدرها 1.2 هكتار ستتكفل شركتنا بنجازها ان تمكنت من استعادة توازاناتها المالية و تجاوز وضعية التقاضى المفروضة عليها حاليا و التي ادت الى عقلة توقيفية منذ سبتمبر 2014 على حساباتها البنكية و على معين كراء المحل الصناعي الموضوع على ذمة المتسوغ الياباني.

IV - أهم مؤشرات القوائم المالية المجمعة:

• سودينو:

البيان	2015	2014	الفارق
ايرادات الاستغلال	1.070.618	913.715	156.904
نتيجة الاستغلال	2.695.458	-2.363.945	-331.513
النتيجة الصافية	2.697.506	-2.114.130	-583.376
الأموال الذاتية قبل النتائج	28.509.144	30.438.821	-1.929.676
الأموال الذاتية قبل التخصيص	25.811.638	28.324.691	-2.513.052
الأموال الدائمة قبل التخصيص	41.728.809	46.273.746	-4.544.336
مجموع الخصوم غير الجارية	15.917.171	17.948.455	-2.031.284
مجموع الأصول الجارية	17.119.967	20.676.130	-3.556.163
مجموع الخصوم	16.812.604	18.987.679	-2.175.075
أعباء الأعوان	676.036	609.327	66.709
السيولة و ما يعادل السيولة	641.096	1.215.137	-574.041
مجموع الأصول غير الجارية	25.504.275	26.636.240	-1.131.965
مجموع الخصوم الجارية	895.433	1.039.224	-143.791
مجموع الموازنة	42.624.242	47.312.370	-4.688.127

• سوينو:

الفارق	2015	2014	
52622	1326251	1273629	إيرادات الاستغلال
-13930	-69041	-55111	نتيجة الاستغلال
-56151	-717384	-661233	النتيجة الصافية
-887149	5301504	6188653	الأموال الذاتية قبل النتائج
-817156	4710264	5527420	الأموال الذاتية قبل التخصيص
-2360096	8082439	9625379	الأموال الدائمة قبل التخصيص
-725784	3372175	4097959	مجموع الخصوم غير الجارية
46862	1472974	1426112	مجموع الأصول الجارية
1147739	20322675	19174936	مجموع الخصوم
24672	134329	109657	أعباء الأعوان
71829	111143	63986	السيولة وما يعادل السيولة
171442	23104194	23275636	مجموع الأصول غير الجارية
4873523	19950500	15076977	مجموع الخصوم الحارية
330583	25032939	24702356	مجموع الموازنة

V - الملحق:

القوائم المالية المجمعة لسنة 2015